

دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية

هبة مفتاح عبد الحميد الصالحين
باحثة أكاديمية بكلية الاقتصاد
جامعة بنغازي
hebamoftha@gmail.com

أنس عبد القادر عامر
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد
جامعة بنغازي
anas.amer@uob.edu.ly

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحوّل الرقْمِيّ في تعزيز جودة المراجعة الداخليّة في المصارف التجاريّة الليبيّة، من خلال دورها في الحوكمة وإدارة المخاطر ودورها التّوكيديّ، بالإضافة إلى الاستدلال عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة حول متغيّرات الدّراسة التي تعزى إلى المتغيّرات الشّخصيّة والوظيفيّة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أما من حيث الإجراءات تعتبر الدراسة استنباطية استقرائيّة، كما تمّ استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات، وتكوّن مجتمع الدّراسة من شاغلي وظائف (المراجعة الداخليّة، وأعضاء مجالس الإدارات، وإدارة المخاطر، المراجعين الخارجيين، مراجعي ديوان المحاسبة، إدارة الرّقابة على المصارف والنّقد) في مصرف ليبيا المركزيّ، والمصارف التجاريّة الليبيّة، أمّا عيّنة الدّراسة فقد بلغ عددها (115) مفردة، وقد تمّ استخدام كلّ من أساليب الإحصاء الوصفيّ والاستدلاليّ لتحليل البيانات، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ أفراد العيّنة يوافقون بدرجة عالية على وجود دور للتحوّل الرقْمِيّ على تعزيز جودة المراجعة الداخليّة بالمصارف التجاريّة الليبيّة، كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق جوهريّة حول متغيّرات الدّراسة التي تعزى إلى المتغيّرات الشّخصيّة والوظيفيّة، وأوصت الدّراسة بضرورة تبني التحول الرقمي والرقمنة في المصارف التجارية الليبية، والاستفادة من تجارب المصارف الرائدة في مجال توظيف التكنولوجيا الرقمية الجديدة وإدارتها، لما له من دور في تعزيز جودة الخدمات التي يقدّمها فريق المراجعة الداخليّة، وتحسين فعاليّة أداء المراجع الداخليّ وتقليل وقت عمليّة المراجعة الداخليّة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

The study aimed to identify the role of digital transformation in enhancing the quality of internal auditing in Libyan commercial banks, through its role in governance and risk management and its confirmatory role, in addition to inferring the extent of the existence of

statistically significant differences regarding the study variables attributed to personal and functional variables. The study relied on the descriptive analytical approach, while in terms of procedures, the study is considered inductive deductive. The questionnaire was also used as a main tool in collecting data. The study community consisted of those occupying positions (internal auditing, members of boards of directors, risk management, external auditors, auditors of the Audit Bureau, Banking and Monetary Control Department) in the Central Bank of Libya and Libyan commercial banks. The study sample numbered (115) individuals, and each of the following was used: Descriptive and inferential statistical methods were used to analyze the data. The study concluded that sample members highly agree that digital transformation plays a role in enhancing the quality of internal auditing in Libyan commercial banks. The results also showed no significant differences in the study variables attributed to personal and functional variables. The study recommended the necessity of adopting digital transformation and digitization in Libyan commercial banks, and benefiting from the experiences of leading banks in the field of employing and managing new digital technology, due to its role in enhancing the quality of services provided by the internal audit team, improving the effectiveness of internal auditor performance, and reducing the time of the internal audit process.

Key words: Digital transformation, Internal Audit, Internal Audit Quality, Libyan Commercial Bank.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة:

اكتسب التحول الرقمي خلال السنوات القليلة الماضية نمواً كبيراً على المستوى الدولي والمحلي مما أدى إلى جذب اهتمام غير مسبوق، نتيجة للطفرة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في العديد من القطاعات، والتطور المذهل في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية التي قدمت حلولاً لتوفير الوقت وتقليل التكاليف وتحقيق كفاءة أكبر في عمليات الإنتاج، مما يعمل بدوره على حدوث تغييرات غير مسبوقه في الاقتصاد وسوق العمل، الأمر الذي نتج عنه تنافسية متزايدة بين مختلف المنشآت لمواكبة التعقيدات الاقتصادية والتقدم التقني ومخاطر الأعمال (شحاتة وآخرون، 2023)، ولقد حظيت مهنة المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة بقدر كبير من الأهمية والاهتمام بسبب الحجم الهائل للمنظمة والمهام الواسعة التي تؤديها، وقد أصبحت المراجعة الداخلية إحدى المهام والأدوات الإدارية التي يحصل من خلالها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على بيانات ومعلومات موثوقة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنظمة، كما أنها تعمل على التكامل بين أصحاب المصالح داخل

المنشأة وخارجها من حيث توفير معلومات وبيانات حقيقية تعمل على ثبات الثقة في الأداء والتأكد من سلامة نظم المعلومات ونظم الرقابة الداخلية ومسارات المعالجة وغيرها، بحيث تمكن من معالجة نقاط الضعف وأوجه القصور داخل المؤسسة (أبو جبل، 2015).

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف التجارية أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني لأي بلد، وذلك لأنها تساهم بشكل كبير في دعم تنفيذ الخطط التنموية في مجالات مختلفة، ويعرف المصرف التجاري "بأنه الجهة التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتقويم عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي" (محمد وآخرون، 2023: 200)، والمصارف التجارية في ليبيا لا تختلف عن غيرها من المصارف التجارية، فطبيعة النشاط المصرفي التجاري تتصف بالتنوع والتوسع الكبيرين، حيث يتعامل المصرف مع عدد كبير من الزبائن في نفس الوقت كذلك تعدد وتشعب عملياته، خصوصاً تلك المصارف ذات الفروع المتعددة، والتي تنتشر في مساحات جغرافية مختلفة، الأمر الذي يتطلب وجود إدارات وأقسام متخصصة في المراجعة تكون ذات كفاءة عالية في أداء المهام المنوطة بها.

وعلى الرغم من أهمية دور المراجعة الداخلية إلا أن أقسام وإدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية مازالت مقصرة وغير قادرة على أدائه على الوجه الأكمل، والدليل على ذلك ما أصبح سائداً في هذه المصارف من ظواهر سلبية متمثلة في الاختلاسات والغش والتلاعب، وهذا ما أشارت إليه تقارير بعض الأجهزة الرقابية (التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة) (محمد وآخرون، 2023)، إذ أصبح من الضروري على المحاسبين والمراجعين في الوقت الحاضر الاعتماد على تقنيات التحول الرقمي بشكل كبير في أداء مهامهم، استجابة للتغيرات بالبيئة المحيطة، كما أصبحت المهنة أمام تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة توفير الأدوات التي يمكن من خلالها التعامل مع البيئة التقنية الحديثة، وظهور ما يسمى بالمراجعة الرقمية، خاصة أن تلك التقنيات تدعم عمل المحاسبين والمراجعين في نواحي كثيرة، بما ينعكس على جودة عملية المراجعة بشكل عام والمراجعة الداخلية بشكل خاص، خاصة وأن بيئة الأعمال الليبية ليست منفصلة عن بيئة الأعمال العالمية (Deloitte, 2018).

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في الحوكمة؟

2. ما دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في إدارة المخاطر؟

3. ما دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي؟

3.1 أهداف الدراسة: يتجسد هدف الدراسة الرئيس في بيان دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، من خلال التعرف على دوره في تعزيز جودتها في الحوكمة وإدارة المخاطر وتقديم التوكيدات.

4.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة الرئيسة القائمة على الإجابة عن تساؤلات الدراسة، فإن هذه الدراسة تقوم على إثبات صحة الفرضية الرئيسة التالية:

1.4.1 لا يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.

ونظراً لتعدد الأبعاد التي تقوم عليها الدراسة، واختبار صحة هذه الفرضية فقد تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الثلاثة

التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في الحوكمة.

- الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في إدارة المخاطر.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة لتحقيق هدفها واختبار فروضها على المنهج الوصفي التحليلي، أما من حيث الإجراءات تعتبر الدراسة استنباطية استقرائية (المنهج العلمي)، حيث اعتمدت على المنهج الاستنباطي "Deductive Approach" من خلال الاطلاع على ما ورد بالأدب المحاسبي من الدراسات والكتب والدوريات العلمية والمراجع فيما يتعلق بموضوع الدراسة، ثم اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي "Inductive Approach"، من خلال تجميع البيانات من استمارة استقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة واستبيان آرائهم حول دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية وتحليلها إحصائياً

واختبار فروض الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية للبحوث الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science وصولاً لنتائج الدراسة، ومقارنة النتائج العملية مع الاستنتاجات النظرية، وتعميم النتائج عليها.

6.1 متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع: جودة المراجعة الداخلية، وتتمثل في جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في (الحوكمة، إدارة المخاطر، التوكيد).

- المتغير المستقل: المتمثل في التحول الرقمي.

7.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في شمال شرق ليبيا، حيث اقتصرت الدراسة على خمسة مصارف داخل نطاق مدينة بنغازي هي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، بالإضافة إلى المراجعين الخارجيين المقيدون لدى مصرف ليبيا المركزي، وإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، أما المفردات المستهدفة فتمثلت في أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات ومدراء وموظفي إدارات المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى موظفي إدارة المخاطر بالمصارف التجارية التي تقع إداراتها العامة وفروعها الرئيسية داخل نطاق مدينة بنغازي، أما الفئة الثانية فتمثلت في المراجعين الخارجيين المقيدون بمصرف ليبيا المركزي، وأيضاً إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، كما اشتملت مفردات المجتمع المستهدفة على مراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي كجهة خارجية (من خارج القطاع المصرفي) وذلك للحصول على نتائج موضوعية وغير متحيزة.

8.1 مصادر جمع البيانات وتحليلها:

أ- الجانب النظري: تم الاستعانة بالمصادر العربية والأجنبية من خلال المسح المكتبي لأهم الأدبيات والدراسات لبناء الخلفية النظرية، وبالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والدوريات والبحوث والمقالات العلمية والكتب المتخصصة في هذا الموضوع في الشبكة العنكبوتية، والتي تغطي موضوع هذه الدراسة.

ب- الجانب التطبيقي: وقد تم في هذا الجانب تجميع البيانات من أفراد العينة من خلال توزيع استمارة استقصاء ورقية وإلكترونية تم بموجبها طرح مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً ذات العلاقة بموضوع الدراسة على المشاركين، ومن ثم استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis) لتحليل البيانات ووصولاً لنتائج الدراسة.

9.1 حدود الدراسة: تمثلت حدود هذه الدراسة في تناولها لموضوع دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية

بالمصارف التجارية، في بيئة الأعمال الليبية، من خلال ذلك اشتملت الدراسة على الحدود التالية:

أ- الحدود الزمنية: تمثلت بالعمل الميداني (توزيع الاستبانة) حيث تمت هذه العملية خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو من العام 2024م.

ب- الحدود المكانية: تمثلت بالأماكن التي تشغلها عينة الدراسة، وهي الفروع الرئيسية والإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية الواقعة ضمن نطاق مدينة بنغازي، المراجعون الخارجيون المقيدون بمصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، المراجعين لدى ديوان المحاسبة (فرع بنغازي).

ج- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات ومدراء وموظفي إدارات المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، والمراجعين الخارجيين المقيدون بمصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى مراجعين ديوان المحاسبة (فرع بنغازي).

10.1 الدراسات السابقة: يتناول هذا الجزء أهم الدراسات التي تناولت متغيرات هذه الدراسة:

- دراسة (المرجي، الرشيد، 2023) بعنوان "تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية" حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي - والمنهج الاستقرائي، واستخدمت في الدراسة العينة التطبيقية حيث تم تقسيم المجتمع المبحوث إلى طبقات، وتم اختيار مجتمع البحث عشوائياً من مراجعين داخليين ومحاسبين وأساتذة جامعات، وقد تم توزيع ما مجموعه 112 نسخة من الاستبيان مع إجابة 79، أظهرت نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي أن التحول الرقمي له علاقة إيجابية بجودة المراجعة الداخلية، فوجود قواعد وضوابط منظمة لآليات التحول الرقمي تعمل على توفير نظم وثقافة تكنولوجية ومالية أثناء تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية، ويعمل التحول الرقمي على توافر الكوادر الفنية والكفاءات العالية للإشراف أثناء أداء وظيفة المراجعة الداخلية.

- دراسة (ERİŞEN, 2023) بعنوان "استكشاف تأثيرات التحول الرقمي على مهنة التدقيق الداخلي"، اعتمدت الدراسة على اتباع المنهج النوعي باستخدام أسلوب المقابلة شبه المنظمة، وتتكون عينة هذه الدراسة من المراجعين الداخليين الأتراك الذين من المتوقع أن يحتفظوا على الأقل بإحدى الشهادات التالية: CIA أو CFE أو CRMA أو CAC أو ITIL أو CISA أو CCSA. حيث أن مجموع العينة 16 فرد، ويشكل المدققون الداخليون عينة البحث، حيث شارك 2 في الدراسة التجريبية و14 في الدراسة الرئيسية، سبب شرط الشهادة في العينة هو الاستفادة من كل من الخبرة

النظرية والعملية للمدققين الداخليين، قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الوعي الرقمي لم يتم تطويره بشكل كافٍ، وخاصة في القطاع الحقيقي، بالرغم من وجود فهم عام للتقنيات الرقمية، كما توضح هذه الدراسة أن المدققين الداخليين بحاجة إلى ذلك لتحسين معرفتهم بالموضوعات ذات الصلة، علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد هذه المهنة تطوراً كبيراً في المستقبل ويكون بمثابة مركز للاستشارات.

- **دراسة (عويس، 2023)** بعنوان "أثر تقنيات التحول الرقمي على أداء عملية المراجعة" حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من مكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس، وقام الباحث باختبار ذلك إحصائياً بالأساليب الإحصائية (تحليل الانحدار المتعدد، معامل الارتباط لبيرسون، معامل التحديد R^2)، توصلت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات التحول الرقمي له أهمية كبيرة وأثر في أداء مهنة المراجعة حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تبين أنه كلما زاد استخدام تقنيات التحول الرقمي صاحب ذلك تأثير إيجابي على أداء مهنة المراجعة.

- **دراسة (الجعفري، 2022)** بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تعزيز جودة المراجعة الداخلية" حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من المراجعين الداخليين في المصارف التجارية في نطاق مدينة طرابلس واستخدم الباحث استمارة استبيان حيث وزعت 170 استمارة والمستلمة والصالحة منها 137، توصلت نتائج إلى وجود دور إيجابي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تعزيز جودة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال تأثير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على كل من استقلالية المراجع الداخلي وموضوعيته وكفاءته المهنية وبذله للعناية المهنية اللازمة.

- **دراسة (السيد، السديري، 2022)** بعنوان "أثر التحول الرقمي على أنشطة المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي" تم الاعتماد على النظرية الإيجابية - المنهج الاستقرائي - لصياغة التساؤلات، وتكون مجتمع الدراسة من منتسبي إدارات المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي، وقد اختيرت عينة عشوائياً وزعت 130 استبانة وتم استلام 111 منها صالحة للتحليل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام السعودي يعود على الحوكمة بالإيجاب وأنه يسهم بصورة كبيرة في إدارة المخاطر، كما يؤثر في مؤسسات القطاع العام تأثير إيجابي على الدور التوكيدي للمراجع الداخلي.

- دراسة (رشوان، أبو عرب، 2022) بعنوان "دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي" استخدمت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة للدراسة طبقت على مجتمع الدراسة المكون من المدققين الداخليين العاملين في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم (85) مدقق وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم المجتمع حيث تم تحليل وتفسير بيانات الاستبانة المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التحول الرقمي يساهم في ضمان جودة عمل المدقق الداخلي والقدرة على استخدام البيانات الإلكترونية لتسهيل إنجاز وتنفيذ عملية التدقيق بدقة عالية.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة عامة والمحلية خاصة من حيث القطاعات التي درستها وطبيعة العينة التي تناولتها، فالدراسة الحالية تتناول دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة مكملة للنقص تحديداً في البيئة المحلية، حيث تعتبر هذه الدراسة بناء معرفياً وتراكماً للدراسات السابقة حول الموضوع، وتأتي استكمالاً لما بدأه الباحثون، فهي تُبني على ما توصلوا إليه من نتائج، وما قدموه من توصيات، حيث لم تتطرق الدراسات المحلية السابقة إلى جودة وظيفة المراجعة الداخلية المتعلقة بأدوارها في الحوكمة وإدارة المخاطر والتوكيد في ظل التحول الرقمي.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم التحول الرقمي:

اصبح مصطلح التحول الرقمي digital transformation شائعاً جداً في السنوات الأخيرة بين المديرين والخبراء والمستشارين ذوي الصلة لما له من أهمية كبيرة في التغيرات التنظيمية نتيجة التطورات التكنولوجية، حيث يشير إلى استخدام التقنيات الرقمية ليطم خلق القيمة وتغيير أسلوب ونموذج العمل، إذ يعمل على تغيير أساسي وجوهري في الأعمال داخل المؤسسة مثل ابتكار منتجات جديدة واستراتيجيتها (Berghaus، 2018)، بينما تظهر الأدبيات الحالية أن الوصول إلى مفهوم واحد ومتفق عليه للتحول الرقمي يعتبر أمراً صعب المنال، كما هو الحال - تقريباً- في سائر العلوم الاجتماعية بصفة عامة والإدارية بصفة خاصة؛ وقد تطرق عدد من الباحثين والمستشارين إلى مفهوم التحول الرقمي حيث عرف بأنه الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي أو الهاتف المحمول أو الأجهزة المدمجة) لكي تتمكن

المؤسسة من تحقيق الكفاءة في عملياتها الرئيسية مثل: تعزيز تجربة العملاء، تسهيل العمليات، خلق أعمال جديدة Fitzgerald (et.al, 2013).

كما أن هناك العديد من المفاهيم للتحويل الرقمي، بما في ذلك تعريف المفوضية الأوروبية (2019) الذي يعرفه بأنه مزيج متكامل من التقنيات المتقدمة والأنظمة المادية والرقمية، تهيمن فيه نماذج الأعمال المبتكرة والعمليات الجديدة، مما ينتج عنه منتجات ذكية وخدمات، وتُعرف المفوضية الأوروبية التحويل الرقمي بأنه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام التكنولوجيا والبيانات الرقمية، على النحو الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي (OECD, 2018).

2.2 تقنيات التحويل الرقمي:

هناك العديد من الوسائل التكنولوجية المرتبطة بالتحويل الرقمي تناولتها الدراسات كالاتي:

1- تحليلات البيانات الضخمة Big data : تعد أحد أهم أدوات التحويل الرقمي وقد عرفها Mckinesy (2011) هي البيانات التي يتجاوز حجمها قدرة برامج قاعدة البيانات العادية علي تجميعها وتخزينها وإدارتها وتحليلها وتعمل هذه التقنية على تنظيم البيانات الهائلة العشوائية ووضعها في صورة قاعدة معرفة ذات قيمة وتعد من أهم عناصرها البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي ويقوم المراجع باستخدام هذه التقنية لخفض وتقليل تكلفة المراجعة وتحسين جودتها لصعوبة تعامل المراجع مع هذا الكم الهائل للبيانات ورغبة المراجع في تمام أعمال المراجعة بالكفاءة المهنية المطلوبة.

2- الذكاء الاصطناعي -AI- Artificial intelligence: أحد الابتكارات التي تستغل قدرة أجهزة الكمبيوتر على محاكاة العقل البشري وبناء التطبيقات التي تحاكي الإجراءات التي يقوم بها البشر أو تتطلب قدرا كبيرا من المنطق البشري ومما لا شك فيه أن المراجعة يمكن اعتبارها إحدى هذه المهام وقد عرفه Isaa et.al (2016:1-20) "بأنه الوسائل التكنولوجية التي يمكن استخدامها للقيام بما يقوم به الإنسان من مهام تحتاج للعقل البشري مثل التعليم وحل المشاكل".

3- الحوسبة السحابية Cloud Computing: من البرامج التي تستخدم لتخزين البيانات والتطبيقات بمجرد إدخال المعلومات عليها يقوم تلقائياً بعمل نسخ مكررة لضمان سلامة البيانات من الضياع والتلف حيث إن استخدامه أصبح شائعاً ومتزايداً، كما يساهم بشكل كبير في إنجاح عملية المراجعة (عويس، 2023).

4- تقنية سلاسل الكتل Block Chain: واحدة من التطورات العديدة في مجال التكنولوجيا، حيث تعمل على إنشاء سلسلة بين عدد من المتداولين والتي تمكنهم من إجراء المعاملات الرقمية والمشفرة دون أن تتطلب وسيط مثل المصرف أو

شبكات الدفع الإلكترونية، كما أن كل البيانات والسجلات التي يتم تداولها داخل السلسلة لا يمكن تحديثها أو تغييرها إلا بموافقة جميع المشاركين داخل السلسلة وتكون هذه العمليات مشفرة بحيث لا يمكن لأي طرف أن يتعامل معها إلا إذا كان من المتعاملين داخل هذه السلسلة (عويس، 2023).

5- الروبوتات (Robotic Process Automation): قام معهد المهندسين للإلكترونيات (Institute of Electronic Engineers) بتعريف الروبوتات بأنها برامج تستخدم قواعد الأعمال ومجموعة من الخطوات المسلسلة لاستكمال أداء مجموعة من العمليات والأنشطة والمعاملات والمهام للحصول على نتيجة أو خدمة وتعد أداة برمجة بسيطة ولا تحتاج معرفة كبيرة بالحاسب وبالتالي يمكن استخدامها بسهولة لميكنة مهام يدوية تعتمد على قواعد بشكل أسرع وأقل تكلفة من الوسائل التكنولوجية الأخرى (IEEE, 2017).

6- إنترنت الأشياء (IOT) Internet of Things: هو "مصطلح تقني يشير إلى الجيل الجديد المتطور والمتنامي بشكل سريع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يزيد من قدرة الأشياء المادية والآلات على الاتصال ببعضها البعض، وتنظيم عملية تبادل البيانات بينها من خلال توصيلها بشبكة الإنترنت، مما يسهم بدوره في توفير نظم وتقنيات فائقة لتعزيز الإنتاجية، وخلق نماذج تجارية عصرية، وتوليد مصادر جديدة للدخل" (الدشان، 2019:9) وتعتمد تقنية إنترنت الأشياء على تغيير كل شيء من خلال توصيل العديد من الأجهزة كالساعات الذكية، والأجهزة الذكية، والسيارات، والمصابيح الكهربائية، والمباني، وغيرها من الأجهزة التي تجمع البيانات وتنقلها غالباً دون أي تدخل بشري إلى جهاز رقمي في أي وقت (المسلماني، 2022).

7- تقنية تعلم الآلة (Machine Learning): يعتبر أحد أنشطة الذكاء الاصطناعي حيث إن وجود الإنترنت وانتشار البيانات وسرعة معالجتها وتخزينها بطرق مشابهة للبشر جعل تعلم الآلة مكوناً هاماً في البيئة الحديثة وخاصة في مجال المراجعة الذي يعتمد بصورة رئيسية على المعلومات التي تنتج من خلال معالجة البيانات داخل المؤسسة ومدى دقتها وتعبيورها بوضوح عن المركز المالي (عويس، 2023).

3.2 مفهوم جودة المراجعة الداخلية:

يمكن تعريف مفهوم جودة المراجعة الداخلية بأنها "مدى التزام المؤسسات بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وسياساتها وإجراءاتها المحددة، والتي تقود المؤسسة إلى تحقيق المهام المطلوبة إضافة إلى الالتزام بقواعد السلوك المهني أثناء القيام بعملية المراجعة الداخلية، كل ذلك يؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف والأخطاء وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها،

وإمكانية تحقيق أقصى منفعة منها" (الماغوط، 2017: 35)، كما تناولت دراسة رواق (2016) جودة المراجعة الداخلية أيضاً بأنها القدرة على تقديم تقرير المراجعة الداخلية والوفاء بمتطلبات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من المراجعة الداخلية مع توفر المعايير المهنية والخاصة بفريق المراجعة الداخلية.

4.2 أهمية جودة المراجعة الداخلية: تكمن أهمية جودة المراجعة الداخلية في كونها مطلب أساسي لجميع مستخدمي القوائم المالية وذلك للأسباب التالية: (حمص، 2017).

1. تعتقد المنظمات المهنية أن تعزيز جودة المراجعة الداخلية يفيد كافة المستفيدين من القوائم المالية.
2. يسعى المراجع الداخلي من خلال القيام بعملية المراجعة إلى تحقيق أعلى معايير الجودة، وذلك لزيادة مستوى المصادقية والثقة في التقارير التي يقدمها.
3. تسعى المؤسسات جاهدة لضمان تمتع قوائمها المالية بالموثوقية.
4. تؤثر جودة المراجعة الداخلية بشكل مباشر على جميع الآراء التي تخص البيانات المالية التي يصدرها المراجع.
5. تعزز جودة المراجعة الداخلية من ثقة الجمهور بمهنة المراجعة الداخلية.

5.2 العوامل المؤثرة في تحقيق جودة المراجعة الداخلية: هناك عدة عوامل قد تؤثر في جودة المراجعة الداخلية، تناولتها دراسة التميمي (2013) كآلاتي:

1. **العوامل التنظيمية:** متمثلة في التخطيط لأنشطة المراجعة، إجراءات ودليل العمل، تحديد حجم العمل، وتحديد الوقت اللازم لإتمام أنشطة المراجعة، ومهارة المراجع الداخلي.
2. **العوامل السلوكية:** يجب أن تتوفر في المراجع الداخلي مجموعة من السلوكيات، منها النزاهة الاستقلالية، أن يكون متعاوناً ومتكافئاً مع أعضاء فريق المراجعة، أو يكون صاحب مقدرة ذهنية عالية ومتفتحة، وأن يكون حريصاً هو والإدارة على توفير عوامل جودة المراجعة.
3. **العوامل الشخصية:** وهي أن يكون المراجع الداخلي ذا خبرة عملية ولديه من التحصيل العلمي ما يؤهله لممارسة المهنة، وأن يحرص على تطوير مهاراته باستمرار سواء بتحصيل شهادات عليا أو المشاركة في دورات تدريبية أو غيرها من وسائل التكوين والتدريب.
4. **العوامل الأخرى الأساسية:** مثل التزام المراجع الداخلي بتطبيق مبادئ ومعايير المراجعة الداخلية، ومعايير جودة التقرير، وأن يعطي نشاط المراجعة الداخلية قيمة مضافة خاصة فيما يتعلق بالحوكمة إدارة المخاطر، والرقابة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

1.3 منهجية الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم اتباع المنهج العلمي الحديث في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة الذي يقوم على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، ويعد المنهج الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة، والذي من خلاله تمت صياغة الفرضيات، وبعد ذلك تم الحصول على إجابات المشاركين لاختبار فرضيات الدراسة، بهدف الخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن تعميمها، والتوصيات القائمة عليها.

2.3 أداة تجميع البيانات:

تم تصميم الاستبانة كأداة تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض وتحقيق هدف الدراسة، وتم إعداد أسئلة الاستبانة من خلال الاستناد على ما ورد في الإطار النظري، بالإضافة إلى الدراسات السابقة، منها دراسة السيد والسديري (2022)، ودراسة المرجي والرشيدي (2023)، حيث تعتبر الاستبانة من أكثر الأدوات الرئيسة لجمع البيانات الملائمة لهذه الدراسة، وذلك لسهولة هذا الأسلوب، وإمكانية توزيعها على نطاق واسع، كما أنه من أقل الأساليب تكلفة وكذلك سهولة عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة.

وقد مرت استمارة الاستقصاء بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وهذه المراحل هي:

1. **مرحلة الإعداد:** في هذه المرحلة تم إعداد أسئلة الاستبانة من خلال مراجعة ما ورد في الأدب المحاسبي حول موضوع التحول الرقمي وجودة المراجعة الداخلية.
2. **مرحلة تحكيم الاستبانة:** للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبانة ووضوحها تم عرضها على مجموعة من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والإحصائيين، الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار، ووفقاً لذلك تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة.
3. **التوزيع الفعلي للاستمارات والتجميع:** امتدت فترة توزيع استمارات الاستقصاء وتجميعها من 2024/5/10 إلى 2024/8/5، حيث قام الباحثان بتوزيع (130) استمارة استقصاء، تم استلام (120) استمارة، وتم استبعاد عدد (5) استمارة غير قابلة للتحليل، وبذلك يكون عدد الاستمارات القابلة للتحليل (115) استمارة، ونسبتها إلى عدد الاستمارات الموزعة (88.5%).

وقد قسمت الاستبانة إلى جزأين هما: الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الأولية لعينة الدراسة من خلال "الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة في مجال الوظيفة، الحصول على دورات تدريبية من عدمه، وعدد الدورات التدريبية في مجال الوظيفة"، وقد تم تصميمها بحيث يتضمن كل سؤال مجموعة إجابات محتملة، أما الجزء الثاني: فقد خصص لجمع البيانات المطلوبة لاختبار الفرضية الرئيسية التالية: "يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية".

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "Likert scal" لقياس ردود المستجيبين عن فقرات الاستبانة حسب الجدول

رقم (1).

جدول (1) تصنيف درجات مقياس ليكرت.

الفئة في مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة المقياس (الوزن)	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شاغلي وظائف المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، وقد تم الأخذ بالاعتبار رأي بعض الأطراف المحايدة والتي لها ارتباط بالمراجعة الداخلية، ولها علاقة بالرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من أجل الحصول على البيانات ومعلومات أكثر موضوعية ومصداقية، مثل: أعضاء مجالس الإدارات، إدارة المخاطر، المراجعين الخارجيين المقيدون بمصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، مراجعي ديوان المحاسبة فرع بنغازي.

وتم اختيار عينة عشوائية من المجتمع، حيث يرى الباحثان أن العينة القصدية هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، نظراً للطبيعة الخاصة بموضوع الدراسة والحدثة النسبية لتناوله، على أن يتم اختيار العينة ممن لديهم القدرة على إدراك مفاهيم وأهداف المراجع الداخلي والدور الذي يلعبه، ومن هذا المنطلق فإن الباحثان سوف يسلكان الأسلوب الانتقائي في اختيار الأفراد المشمولين في العينة من الفئات المشار إليها أعلاه، حيث تم توزيع أداة الدراسة "الاستبانة" عليهم.

جدول (2) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

الاستبانات	الموزعة	المستردة	الصالحة للتحليل
العدد	130	120	115

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أنه تم استرداد عدد 120 استبانة بنسبة بلغت (92.3%)، بينما بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (115) استبانة بنسبة بلغت (88.5%) تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة على المصارف التجارية الليبية، وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على الاستبيان.

4.3 ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتحقق من ثبات وصدق المقياس وأداة الدراسة تم اختيار عينة استطلاعية حجمها (30) مفردة، حيث تم توزيع الاستبانة عليهم بطريقة عشوائية، ويقصد بثبات أداة الدراسة: استقرار النتائج، ومدى التوافق في نتائج الاستبانة إذا طبقت أكثر من مرة وفي ظروف مماثلة، أما الصدق فيقصد به مدى القدرة على معرفة الشيء المراد قياسه، وللتحقق من صدق وثبات المقياس المستخدم في الدراسة لأجل التأكد من مدى صلاحية متغيرات الدراسة في قياس وتشخيص مشكلة الدراسة تم استخدام تحليل الموثوقية أو الاعتمادية (Reliability Analysis) على العينة الاستطلاعية.

من خلال الجدول رقم (3) يتبين أنه يوجد اتساق داخلي وثبات لأداة الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) الكلي لأداة الدراسة ككل (0.84) وهي قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن المقاييس المستخدمة تتصف بدرجة عالية من الثبات والصدق، وبالإمكان التعويل عليها في تجميع البيانات واستخلاص النتائج.

جدول (3) نتائج اختبار الثبات والصدق للعبارات الخاصة بمحاور الدراسة.

الصدق	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	محاور الدراسة
0.915	0.84	24	المحاور ككل

5.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام كل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) واختبار (Shapiro-Wilk)، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات أن محاور الدراسة ككل تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة عن فرضيات الدراسة.

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			محاور الدراسة
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.207	115	0.984	0.139	115	0.785	الحوكمة
0.197	115	0.751	0.158	115	0.665	إدارة المخاطر
0.225	115	0.985	0.231	115	0.990	التوكيدي

6.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

على أساس الترميز المتبع في عملية تجهيز البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-v27)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قام الباحثان باستخدامها:

جدول (5) الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

ت	نوع الاختبار	الغرض المستعمل لأجله
1	النسب المئوية والتكرارات cumulative. Frequency	لمعرفة تكرار فئات متغير ما ووصف عينة الدراسة.
2	اختبار Cronbach Alpha	للتأكد من ثبات وصدق أسئلة الاستبانة ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة.
3	اختبار Shapiro-Wilk واختبار Kolmogorov-Smirnov	لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، الأمر الذي يترتب عليه تحديد نوعية الاختبارات سواء كانت المعلمية أو اللامعلمية.
4	مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية (The Arithmetic Mean)، مقياس التشتت مثل الانحراف المعياري (Standard Deviation)	لتحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها.
5	اختبار (T) في حالة عينة واحدة (Sample T- Test)	وتم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل من إجمالي المحاور المتكونة منها الدراسة.

7.3 عرض وتحليل البيانات الخاصة بالصفات الشخصية والوظيفية:

للتعرف على خصائص المبحوثين الشخصية والوظيفية قمنا باستخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية كما يلي:

جدول (6) الصفات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

الصفة	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	70	60.9%
	أنثى	45	39.1%
المؤهل العلمي	بكالوريوس أو ليسانس	61	53%
	ماجستير	39	33.9%
	دكتوراه	6	5.3%
	أخرى	9	7.8%
	محاسبة	73	63.5%
التخصص العلمي	تمويل ومصارف	14	12.2%
	إدارة أعمال	24	20.9%
	أخرى	4	3.5%
	رئيس وعضو مجلس إدارة	10	8.7%
المستوى الوظيفي	مدير إدارة المراجعة الداخلية	8	7%
	رئيس قسم المراجعة الداخلية	6	5.2%
	موظف بقسم المراجعة الداخلية	29	25.2%
	موظف لجنة إدارة المخاطر	16	13.9%
	مراجع لدى ديوان المحاسبة	19	16.5%
	مراجع خارجي مقيد لدى مصرف ليبيا المركزي	17	14.8%

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	الصفة
5.2%	6	موظف إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	
3.5%	4	أخرى	
17.4%	20	أقل من 5 سنوات	الخبرة في مجال الوظيفة
47.8%	55	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
19.1%	22	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
15.7%	18	أكثر من 15 سنة	
54.78%	63	نعم	الحصول على دورات تدريبية من عدمه
45.22%	52	لا	
27.8%	32	أقل من 3 دورات	عدد الدورات في مجال الوظيفة
35.7%	41	من 3 إلى 5 دورات	
27.8%	32	من 6 إلى 10 دورات	
8.7%	10	أكثر من 10 دورات	

من الجدول رقم (5) والذي يتضمن الخصائص الأولية لعينة الدراسة يتضح أن (60.9%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، وإن ما يقارب (39.1%) كانوا من الإناث، كما يتبين من توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للمبحوثين أن (53%) من أفراد العينة كانوا من حاملي البكالوريوس أو الليسانس، وأن ما يقارب (33.9%) كانوا من حاملي الماجستير، في حين شكل حاملو الدكتوراه ما نسبته (5.3%)، بينما لم تتجاوز نسبة حملة الشهادات الأخرى (غير الفئات المذكورة) ما نسبته (7.8%)، كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص أن (63.5%) من أفراد العينة كانوا من تخصص المحاسبة، وأن النسبة المتبقية توزعت بشكل غير متساوٍ على بقية التخصصات الأخرى، ويوضح الجدول كذلك توزيع حسب الوظيفة حيث تبين أن (8.7%) كانوا من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، وأن ما يقارب (37.4%) كانوا من العاملين في المراجعة الداخلية، وأن ما يقارب (13.9%) كانوا من العاملين في إدارة المخاطر، وأن ما يقارب (14.8%) كانوا من المراجعين الخارجيين، وأن ما يقارب (16.5%) كانوا من المراجعين لدى ديوان المحاسبة، في حين شكل العاملون بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي ما نسبته (5.2%)، ونسبة (3.5%) من شاغلي الوظائف الأخرى (تقنية المعلومات)، أما فيما يتعلق بالخبرة الوظيفية تبين أن (65.2%) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة أقل من (10) سنوات، وأن ما يقارب (34.8%) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة أكثر من (10) سنوات، كما تشير النتائج الخاصة بالحصول على دورات تدريبية من عدمه أن (45.22%) من أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية، بينما تحصل ما يقارب نسبته (54.78%) على دورات تدريبية في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف التجارية، وتبينت النتائج توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية أن (35.7%) من أفراد العينة حصلوا

على عدد دورات من 3 إلى 5، بينما كانت أقل فئة لأفراد العينة الذين حصلوا على أكثر من 10 دورات بنسبة (8.7%)، وهذا بدوره مع المستوى العلمي العالي لهم وسنوات خبرتهم وتخصصهم يعزز من دورهم ويزيد من الثقة في إجاباتهم، وهذا يعد دليلاً في القدرة على تحليل الأمور وتفسيرها، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجهم في الدراسة.

8.3 عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:

للتعرف على آراء واتجاهات المستهدفين بالدراسة، قمنا باستخراج جداول المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، والأهمية النسبية (الوزن النسبي) (المتوسط الحسابي مقسوم على درجة المقياس)، والترتب للمحاور الخاصة بالدراسة.

1.8.3 عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها "يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية".

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور الحوكمة.

م	الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	درجة الموافقة
	الاتجاه العام لمحور دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في الحوكمة	3.49	0.44	69.7%	-	مرتفعة

كانت نتيجة المتوسط العام للفرضية الفرعية الأولى بدرجة موافقة مرتفعة مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (1)، حيث بلغ إجمالي الأهمية النسبية (69.7%)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (3.49)، وإجمالي انحراف معياري (0.44)، مما يعني أن التحول الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية من خلال تعزيز دورها في الحوكمة.

2.8.3 عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها "يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور إدارة المخاطر.

م	إدارة المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	درجة الموافقة
	الاتجاه العام لمحور دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر	3.44	0.66	68.9%	-	مرتفعة

كانت نتيجة المتوسط العام للفرضية الفرعية الثانية مرتفعة مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (1)، حيث بلغ إجمالي قيمة الأهمية النسبية (68.9%)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (3.44)، وإجمالي الانحراف المعياري (0.66)، مما يعني أن التحول الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية من خلال تعزيز دورها في إدارة المخاطر.

3.8.3 عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها " يوجد دور للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي بالمصارف التجارية الليبية " .

جدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور التوكيدي.

م	التوكيدي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	درجة الموافقة
	الاتجاه العام لمحور التحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في تقديم التوكيدات	3.48	0.45	69.6%	-	مرتفعة

كانت نتيجة المتوسط العام للفرضية الفرعية الثالثة بدرجة موافقة مرتفعة مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (1)، حيث بلغ إجمالي قيمة الأهمية النسبية (69.6%)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (3.48)، وإجمالي الانحراف المعياري (0.45)، مما يعني أن التحول الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية من خلال تعزيز دورها في تقديم التوكيدات.

9.3 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد استخدام اختبار (كولمجروف - سميرونوف - شيبور)، والتأكد من خلال الجدول (4) أن معظم البيانات الخاصة بمحاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة. عليه تم استخدام اختبار (T) في حالة عينة واحدة (Sample T- Test)، من أجل التأكد من دلالة المتوسط وحقيقة تأثيره من عدمه لكل من إجمالي المحاور المتكونة منها الدراسة عند الوسط الفرضي لمقياس (ليكرت الخماسي) وهو (3).

لاختبار فرضيات الدراسة تمت صياغة فرض العدم (H_0)، بحيث يشير إلى أن متوسط العينة يساوي المتوسط الفرضي المعتمد في هذه الدراسة، وهو (3)، والذي يرمز له بالرمز:

$$H_0: \mu = 3$$

بينما يشير الفرض البديل (H_1) أن متوسط عينة الدراسة لا يساوي المتوسط الفرضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3)، والذي يرمز له بالرمز:

$$H_1: \mu \neq 3$$

1.9.3 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

سيتم هنا اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها بأن "لا يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية".

جدول (10) اختبار (T) الفرضية الرئيسية الأولى.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية
جودة المراجعة الداخلية	3.47	0.409	12.343	0.000

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة للفرضية الرئيسية الأولى قد بلغت (12.343) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية والتي مفادها "لا يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية" ونقبل الفرضية البديلة الرئيسية، مما يدل على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، وأن قيمة المتوسط الحسابي (3.47) أكبر من الوسط الفرضي (3) بانحراف معياري (0.409). ونظراً لتعدد الأبعاد التي تقوم عليها الدراسة، فقد تم توزيع الفرضية الرئيسية الأولى إلى فرضيات الفرعية التالية:

1.1.9.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية الصفرية الفرعية الأولى: لا يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بالحوكمة في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الفرعية الأولى: يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بالحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

جدول (11) نتائج اختبار (T) الفرضية الفرعية الأولى.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية
الحوكمة	3.487	0.4437	11.768	0.00

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن نتيجة الاختبار T لعينة واحدة الخاص بمتغير الحوكمة للفرضية الفرعية الأولى قد بلغت ($t= 11.768$)، بقيمة احتمالية (0.0)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بالحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، بمتوسط حسابي (3.487)، وإجمالي الانحراف المعياري (0.4437).

2.1.9.3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية الصفرية الفرعية الثانية: لا يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الفرعية الثانية: يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

جدول (12) نتائج اختبار (T) الفرضية الفرعية الثانية.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية
إدارة المخاطر	3.4446	0.6556	7.271	0.000

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة الخاصة بمتغير إدارة المخاطر للفرضية الفرعية الثانية، قد بلغت ($t=7.271$)، بقيمة احتمالية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية البديلة مما يعني أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية، وأن قيمة المتوسط الحسابي (3.4446) أكبر من القيمة الوسط أو المتوسط الفرضي (3)، بإجمالي انحراف معياري قدره 0.6556.

3.1.9.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

- الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الفرعية الثالثة: يوجد دور للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي في المصارف التجارية الليبية.

جدول (13) نتائج اختبار (T) الفرضية الفرعية الثالثة.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية
التوكيدي	3.4815	0.4547	11.356	0.00

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة الخاصة بمتغير (الدور التوكيدي) للفرضية الفرعية الثالثة، قد بلغت ($t= 11.356$)، بقيمة احتمالية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية البديلة، مما يبين أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي بالمصارف التجارية الليبية، وأن قيمة المتوسط الحسابي (3.4815) أكبر من القيمة الوسط الفرضي (3) بانحراف معياري قدره (0.4547).

رابعاً: النتائج والتوصيات:

بناءً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وسيتم تناولها تباعاً كما يلي:

1.4 النتائج:

أ- نتائج على مستوى الدراسة الميدانية:

1. من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية اتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أهمية دور التحويل الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، وهذا ما أظهرته نتائج اختبار (One sample t- test)، حيث كان المتوسط العام للفرضية الرئيسية بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (0.409)، حيث كانت نتائج الفرضيات الفرعية الثلاثة كما يلي:
 - يتضح وفق اختبار (T) لعينة واحدة، أن التحويل الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، حيث كان المتوسط العام للفرضية الفرعية الأولى بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.487)، وانحراف معياري (0.4437).
 - يتضح وفق اختبار (T) لعينة واحدة، أن التحويل الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية، حيث كان المتوسط العام للفرضية الفرعية الثانية بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.4446)، وانحراف معياري (0.6556).

- يتضح وفق اختبار (T) لعينة واحدة، أن التحول الرقمي له دور إيجابي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها التوكيدي بالمصارف التجارية الليبية، حيث كان المتوسط العام للفرضية الفرعية الثالثة بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.4815)، وانحراف معياري (0.4547).

ب_ نتائج على مستوى الدراسة النظرية:

1. اتضح وفقاً لنتائج الدراسة أن هناك دور إيجابي للتحول الرقمي في تعزيز جودة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بدورها في الحوكمة، حيث أن توظيف التطورات التكنولوجية يساعد المراجعين الداخليين في إتمام مهام الحوكمة بسرعة أكبر وجهد أقل، وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت له دراسة السيد والسديري (2022) إلى أن التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام السعودي يعود على الحوكمة بالإيجاب وأنه يسهم بصورة كبيرة في إدارة المخاطر.
2. اتضح أن التحول الرقمي يساهم في توفير فرص أكبر للمراجع الداخلي لتقديم التوصيات لتحسين سياسات وإجراءات المؤسسات لتحقيق أهدافها والوصول إلى استراتيجيتها، حيث انتقلت هذه النتيجة مع دراسة رشوان وأبو عرب (2022)، التي خلصت إلى أن استخدام التحول الرقمي يوفر المهارات التكنولوجية اللازم توفرها في المراجع الداخلي ويقلل من إصدار الأحكام الشخصية وإعداد التقديرات نتيجة زيادة الثقة والدقة والقدرة على إعداد أنظمة تسهل عملية المراجعة لضمان جودة عمل المراجع الداخلي والوصول لمخرجات عالية الجودة.
3. اتضح أن التحول الرقمي يساهم في مساعدة المراجع الداخلي في القطاع المصرفي بصورة كبيرة في إدارة المخاطر عن طريق إنجاز المهام والتقارير بشكل دوري وسريع، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شحاتة (2020) حيث لخصت إلى أنه يجب أن تتضمن خطة المراجعة الداخلية إجراءات وسياسات فحص استراتيجية التحول الرقمي والتحقق من معدل التطور التكنولوجي والتقنيات الرقمية المستخدمة داخل المؤسسات الحكومية وتطبيقاتها المختلفة، وكذلك تبني مجموعة من الأفكار والخبرات لتقييم المخاطر التي تقترن بتنفيذ هذه التقنيات.

2.4 التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تناول التوصيات والحلول المقترحة لهذه الدراسة كما يلي:

1. ضرورة تبني التحول الرقمي والرقمنة في المصارف التجارية الليبية، والاستفادة من تجارب المصارف الرائدة في مجال توظيف التكنولوجيا الرقمية الجديدة وإدارتها.

2. الاهتمام بالبنية التحتية والعمل على توفير جميع الأجهزة والمعدات التي تساعد في تلبية احتياجات التحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي.
3. العمل على الاستفادة من مساهمة التحول الرقمي في تعزيز جودة الخدمات التي يقدمها فريق المراجعة الداخلية، لما له من دور في تحسين فعالية أداء المراجع الداخلي وزيادة دقة المعلومات وتقليل وقت عملية المراجعة الداخلية وتعزيز جودتها، فيما يتعلق بدوره في الحوكمة وإدارة المخاطر والدور التوكيدي.
4. ضرورة قيام المصارف التجارية بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية وإعطاء المراجعين الداخليين دورات مكثفة في مجال التحول الرقمي لتأهيلهم وتحسين مهاراتهم في استخدام تقنيات التحول الرقمي لأداء أعمالهم في ظل التطور التكنولوجي المصرفي غير المسبوق في ليبيا والعالم.
5. ضرورة اهتمام الهيئات الأكاديمية والمؤسسات التعليمية بإعداد طلبة البكالوريوس والماجستير من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، للتعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال توفير المادة العلمية له أثناء فترة دراسته وتعديل المقررات بما يتناسب مع التطورات الحديثة.
6. نشر القوانين واللوائح الجديدة التي تهدف إلى تنظيم استخدام التحول الرقمي في المراجعة الداخلية وتوفير الحماية للمستخدمين.
7. إجراء المزيد من البحوث والدراسات الأكاديمية حول التحول الرقمي ووظيفة المراجعة الداخلية من خلال دراسة جوانبها المختلفة، وتقييم طرق قياسها ومحاولة الوصول إلى مؤشرات أخرى، لسد الفجوة المعرفية المرتبطة بهذه التقنيات بين الواقع الفعلي والوضع المنشود.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الدوريات:

- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (2015). " تأثير إدراك المراجع الداخلي لمتطلبات المراجعة المستمرة على جودة التقارير المالية " دراسة تحليلية وتجريبية - قسم المحاسبة. كلية التجارة جامعة طنطا، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الأول.
- التميمي، جمانة حنظل. (2013). " العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 10.
- الجعفري، ربيع نجم الدين. (2022). " دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تعزيز جودة المراجعة الداخلية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة الليبية، مجلة الأصالة، مجلد 2، العدد 6.
- رشوان، عبد الرحمن محمد، أبو عرب، هبه حمادة. (2022). " دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 17، العدد 59.
- السيد، صفية أبو الحسن، السديري، فهدة بنت سلطان. (2022). "أثر التحول الرقمي على أنشطة المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 74، الجزء الخامس.
- شحاتة، السيد شحاتة، ضيف، ملاك فايز، ناثن، دميانة. (2023). "تأثير تكنولوجيا التحول الرقمي على جودة أعمال المراجعة"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 7، العدد الأول.
- عويس، شادي أحمد زكي. (2023). "أثر تقنيات التحول الرقمي على أداء عملية المراجعة في مصر" دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مجلد 4، العدد 2، 251-285.
- محمد، جميل، افتوحة، مصطفى ساسي، سعد، فاطمة محمد، (2023). " مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 6، العدد 3.
- المرجي، محمد طلق محمد، الرشيد، موسى فايز. (2023). " تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد الأول.

- المسلماني، لمياء إبراهيم. (2022). "التحول الرقمي في الجامعات المصرية (الواقع-المتطلبات-المعوقات)"، المجلة التربوية، مجلد 2، العدد 99.

الرسائل والأطروحات العلمية:

- حمص، موسي منصور، (2017). "أثر معايير مهنة المراجعة الداخلية على مخاطر المراجعة"، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإدارية والمالية، ماليزيا.
- رواق، هناء محمد، (2016). "تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد أبو ضياف، الجزائر.
- الماغوط، غنوة محمد، (2017). "أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على جودة التدقيق الداخلي"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية، سوريا، ص 35.

المؤتمرات والتقارير:

- الدهشان، جمال علي، (2019). "إنترنت الأشياء وتوظيفه في التعليم (المبررات، المجالات، التحديات)" المؤتمر السنوي الثالث - الدولي الثاني لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق، (الدراسات النوعية في المجتمعات العربية الواقع والمأمول)، المنعقد في جامعة الزقازيق، الفترة من 2-3 مارس.
- المفوضية الأوروبية (2019) "التحول الرقمي". استردادها من <https://www.arab-digital-transform> من <https://ec.europa.eu/growth/industry/policy> .07. /pdf <https://ec.europa.eu/growth/industry/policy> .digital-economy.org.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، (2018). "التحول الرقمي في عالم متعدد الأطراف". <https://www.oecd.org/going-digital/C-MIN-2018-6-EN.pdf>.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

- Berghaus , S , (2018) " The Fuzzy Froht End Of Digital Transformation : Activities And Approaches For Initiating Organizational Change Strategies " Dissertation, Of The University Of ST , Germany .
- Deloitte. (2018). The Fourth Industrial Revolution is here—are you ready? Retrieved from Deloitte Insights. Available at: <https://www.deloitte.com>.
- Erişen, O. & Erer, M. (2023). Exploring the impacts of digitalization on the internal audit profession. Journal of Research in Business, 8(1), 171-190. DOI: 10.54452/jrb.1182813

- Fitzgerald .M, Kruschwitz. N, Bohhet, D. and welch, M. (2013) " Embracing digital technology " A new strategic imperative " Findings from The 2013 Digital transformation Global Executive Study and Research Project.
- IEEE Corporate Advisory Group. (2017). IEEE Guide for Terms and Concepts in Intelligent Process Automation. Available at: <https://ieeexplore.ieee.org>.
- Issa, H., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2016). Research ideas for artificial intelligence in auditing: The formalization of audit and workforce supplementation. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 13(2), pp. 1-20.
- McKinsey, (2011). Big data: The next frontier for innovation, competition, and productivity. McKinsey Global Institute. Available at: <http://www.mckinsey.com>.